



التاريخ: ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣  
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

## برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

### غرض الوثيقة

مجلس الإدارة مدعو إلى توصية الهيئات المكونة الثلاثية والإيعاز إلى المدير العام، بتقديم الدعم لاستراتيجية من ست نقاط من أجل العمل حثيثاً على بلورة إطار تنمية مستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٤).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة التعاون متعدد الأطراف.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.319/POL/7؛ الوثيقة GB.319/INS/3/1؛ الوثيقة GB.319/INS/3/2.



١. تقدم هذه الوثيقة وتستعرض آخر المستجدات في الشواغل والأولويات الرئيسية المنبثقة عن التفكير فيما بعد عام ٢٠١٥؛ وتقدم الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في المناقشة الحكومية الدولية بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ كما تعرض المقترحات الأولية لمجموعة جديدة من الأهداف العالمية التي وضعت حتى الآن<sup>١</sup>. كما تسلط الوثيقة الضوء على الدور الذي تؤديه الهيئات المكونة الثلاثية والمكتب في جميع مراحل العملية برمتها، وتقترح استراتيجية للمنظمة حتى المراحل النهائية للتفاوض بشأن إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

## تفكير عالمي واسع النطاق

٢. إن عملية المشاورات المواضيعية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، التي استهلتها الأمم المتحدة من أجل دعم الدول الأعضاء في صياغة إطار عالمي للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عملية واسعة من حيث نطاق تطبيقها ومضمونها. وقد شملت قرابة مليون شخص من كافة البلدان في جميع الأقاليم، بما في ذلك ممثلون عن أصحاب العمل ونقابات العمال. وكانت فرص العمل الأفضل من بين أهم أولويات البرنامج الجديد الذي جرى تحديده في استقصاء الأمم المتحدة العالمي MY World 2015، إلى جانب مسائل تتعلق بالتعليم والرعاية الصحية وتوافر حكومة آمنة ومستجيبة وتوفير المياه والمرافق الصحية<sup>٢</sup>. وبرز استحداث الوظائف كذلك كحاجة ملحة في قرابة جميع البلدان التي أجرت فيها الأمم المتحدة مشاورات وطنية، وكان من بين أولى الأولويات التي حددتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة<sup>٣</sup>.

٣. وتطرقت المشاورات إلى مسائل شمولية برنامج العمل المستقبلي وتحوله والمشاركة فيه ومساءلته ورصده. والنتائج التي تمخضت عن هذا "التخاطب العالمي" قدمت إسهاماً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة الحدث الخاص الذي نظمه رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل متابعة الجهود المبذولة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومناقشة الإطار الإنمائي المستقبلي.

٤. وتقرير الأمين العام المعنون "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، يقدم تقييماً للتقدم المحرز حتى اليوم ويحدد السياسات والبرامج التي دفعت إلى تحقيق النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والتي يمكن أن تسهم في التعجيل بذلك<sup>٤</sup>. ويشمل ذلك التأكيد على النمو الشامل للجميع، وتوفير فرص العمالة اللائقة والحماية الاجتماعية؛ وتخصيص المزيد من الموارد للخدمات الأساسية وضمان استفادة الجميع منها؛ وتعزيز الإرادة السياسية وتحسين بيئة السياسات الدولية؛ وتسخير قوة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٥. ويرى الأمين العام أنّ الولوج إلى عصر جديد لما بعد عام ٢٠١٥ يقتضي رؤية جديدة وإطاراً قادراً على الاستجابة. وينظر إلى التنمية المستدامة - التي تتحقق بالتكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف على البيئة - على أنها نبراس نهدي به ومعيار تشغيلي على الصعيد العالمي. ويشدد على أنّ هذه الخطة العالمية تقتضي إحداث تحولات اقتصادية عميقة وإقامة شراكة عالمية جديدة. والطابع البارز الممنوح لتعزيز "النمو الشامل والمستدام والعمالة اللائقة" كجزء من "الإجراءات التحويلية والمتضامنة المنطبقة على جميع البلدان" في تقرير الأمين العام، تشكل إلى حد ما انعكاساً للتوعية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية بشأن الأهمية المركزية للعمل اللائق بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

٦. ومن المتوقع أن يؤدي الحدث الخاص إلى اعتماد قرار يقترح طرائق لإعداد إطار جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وما أن تستهل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المفاوضات بشأن الإطار الجديد، على الأرجح في القسم الأخير من عام ٢٠١٤، حتى تستند على وجه الاحتمال إلى الأفكار المنبثقة عن عملية التشاور وتم

<sup>١</sup> انظر الوثيقة GB.317/WP/SDG/1 والوثيقة GB.316/INS/6 بالنسبة للتقارير السابقة.

<sup>٢</sup> شارك قرابة ٨٠٠٠٠٠ شخص من ١٩٤ بلداً في الاستقصاء عبر الإنترنت والهواتف الخلوية والاستقصاءات الشخصية؛ للاطلاع على النتائج، انظر: <http://www.myworld2015.org/?page=results>.

<sup>٣</sup> انظر: [www.regionalcommissions.org/post2015regionalreport.pdf](http://www.regionalcommissions.org/post2015regionalreport.pdf).

<sup>٤</sup> الوثيقة A/68/202، الصادرة عن الأمم المتحدة. <http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/68/202>.

توليفها في تقرير الأمين العام. وتختلف هذه العملية عن تلك التي أفضت إلى إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن شأن الإطار الجديد أن يستلزم دعماً وملكياً مهمين وواسعاً النطاق، نتيجة ذلك.

٧. وقد ساهمت منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية في جولة المشاورات في سياقات عديدة. وقد قاد المكتب المناقشة المواضيعية عن النمو والعمالة، مشدداً على المسائل المتعلقة بجودة الوظائف والحماية الاجتماعية وفتحاً باب المناقشة بشأن السياسات ووسائل تنفيذها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، عُقد في نيويورك اجتماع مشترك للخبراء بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شارك فيه الشركاء الاجتماعيون. وسلط الاجتماع الضوء على ضرورة إرساء هدف طموح للعمالة في برنامج ما بعد عام ٢٠١٥. كما قُدمت الإسهامات إلى المشاورات المواضيعية بشأن أوجه انعدام المساواة والإدارة السديدة والتعليم ودينامية السكان. كما جرى نشر وتوزيع مذكرة مفاهيم ثنائية صادرة عن منظمة العمل الدولية لبرنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ بعنوان "فرص العمل وسبل العيش في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: طرائق مجدية لإرساء الأهداف ورصد التقدم"، ساعدت على إرساء الأساس لانطلاق المناقشة بشأن الأهداف والغايات والمؤشرات الملموسة<sup>٦</sup>.

٨. وشاركت المكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية في مشاورات وطنية وإقليمية وسهلت مشاركة الهيئات المكونة. واتسم الدعم الذي قدمه المكتب لمشاركة الشركاء الاجتماعيين بالأهمية في تجسيد المسائل المتعلقة بعالم العمل تجسيداً أفضل في مناقشة حفزت المشاركة واسعة النطاق للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى من المجتمع المدني. وبمبادرة من مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال في مكتب العمل الدولي، عُقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٣ اجتماع نقابي للخبراء بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لاستقاء وجهات نظر أكثر من ٥٠ قائداً من قادة نقابات العمال من ٣٠ بلداً<sup>٧</sup>. كما يدعم المكتب مشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل في عدة اجتماعات وأحداث للخبراء لما بعد عام ٢٠١٥، من قبيل الاجتماع بشأن "تطبيق المنظور الجنساني على الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة"، الذي نظّمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢<sup>٨</sup>.

#### التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: مساهمة منظمة العمل الدولية

إلى جانب التفكير بإطار ما بعد عام ٢٠١٥، تقود الأمم المتحدة والبنك الدولي جهداً حثيثاً من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥. وتساهم منظمة العمل الدولية في مبادرات في **غانا والنيجر وجمهورية تنزانيا المتحدة**. وفي إطار الهدف الإنمائي ١ للألفية بعنوان "القضاء على الفقر المدقع والجوع"، يتمحور الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى **جمهورية تنزانيا المتحدة** حول خلق المنشآت والتعاونيات وتحسين فرص العمل والتدريب والحصول على التمويل بالغ الصغر وخدمات تطوير قطاعات الأعمال. وفي **غانا**، ينصب التركيز على الهدف الإنمائي ٥ للألفية بعنوان "تحسين الصحة النفاسية" من خلال تعزيز حماية الأمومة، وفي الوقت نفسه المساهمة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي ٦ للألفية بعنوان "مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض (لاسيما منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل) من خلال الحصول على تربية صحية ورعاية أفضل عن طريق عالم العمل". ومن المتوقع إدخال تحسينات على ظروف العمل بالنسبة إلى النساء الحوامل والأمهات المرضعات. وفيما يتعلق بالهدف الإنمائي ١ للألفية، يتلقى **النيجر** الدعم لإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية وحفز أنشطة البنية الأساسية كثيفة العمالة، بغية الحد من الفقر والبطالة في صفوف المجموعات المستضعفة، بما في ذلك المجتمعات الريفية. ومن المزمع تنظيم منتدى وطني بشأن الحماية الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وبشكل عام، يترسخ نشاط منظمة العمل الدولية في صكوك العمل الدولية والحوار الاجتماعي، ويرمي إلى تعزيز القدرة الوطنية لاستدامة هذه المبادرات حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

٥ انظر:

[http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/media-centre/press-releases/WCMS\\_216395/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/media-centre/press-releases/WCMS_216395/lang--en/index.htm); <http://www.iisd.ca/post2015/employment/>.

٦ انظر:

[http://www.ilo.org/global/topics/post-2015/documents/WCMS\\_213209/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/topics/post-2015/documents/WCMS_213209/lang--en/index.htm).

٧ انظر: [http://www.ilo.org/actrav/WCMS\\_218195/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/actrav/WCMS_218195/lang--en/index.htm).

٨ انظر:

<http://www.unwomen.org/en/news/stories/2012/11/un-women-convenes-expert-consultations-on-gender-and-the-post-2015-agenda>.

## العملية الحكومية الدولية لتحديد أهداف التنمية المستدامة

٩. كلف فريق الجمعية العامة للأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، المنشأ استناداً إلى استنتاجات مؤتمر ريو +٢٠، بمسؤولية تحديد مجموعة من الأهداف العالمية الواجب تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويضم الفريق ٣٠ مقعداً بالمدارة تمثل ٧٠ دولة عضواً في الأمم المتحدة. وقد استهل الفريق عمله في آذار/ مارس ٢٠١٣ وهو حالياً في مرحلة "الاستماع" إلى المسائل المواضيعية، الأمر الذي سيستمر حتى شهر شباط/ فبراير ٢٠١٤. وعقد هذا الفريق أربع جلسات حتى الآن<sup>٩</sup>.

١٠. وانهقدت الجلسة الرابعة للفريق العامل المفتوح باب العضوية في نيويورك في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ وعالجت مسائل تتعلق بالعمالة والعمل اللائق للجميع والحماية الاجتماعية والشباب والتعليم والثقافة والصحة ودينامية السكان. وافتتح الجلسة نائب المدير العام لمكتب العمل الدولي، المعني بالإدارة والإصلاح، بكلمة شدد فيها على الدور الحاسم للعمل اللائق والمنتج في تحقيق التنمية المستدامة<sup>١٠</sup>. وخلال المناقشة، أشارت حكومات عديدة إلى مسألة وضع هدف بشأن العمالة قائم بذاته. وتجلي الكثير من شواغل منظمة العمل الدولية في الاستنتاجات الختامية: الأولوية العالمية للتصدي لبطالة الشباب؛ مسألة الوظائف غير المنظمة ومدنية الإنتاجية؛ أهمية الاقتصادات المقاومة والمتنوعة؛ ضرورة توفير بيئة سياسية محفزة للاستثمار الخاص وروح تنظيم المشاريع؛ استحداث أراضيات للحماية الاجتماعية خاصة بكل بلد.

١١. وبشكل عام، ثمة دعم ضمن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أجل إرساء إطار إنمائي وحيد للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ يشمل مجموعة من الأهداف المطبقة عالمياً على أن تكون قابلة للتكيف مع الأولويات الوطنية، إلى جانب القضاء على الفقر باعتبار ذلك هدفاً جامعاً والتركيز بشكل أساسي على إيجاد توازن بين الأبعاد الثلاثة جميعها للتنمية المستدامة على نحو شمولي. وفي الاجتماعات القادمة، سوف ينظر الفريق العامل المفتوح العضوية في وسائل التنفيذ والموارد بما يتماشى مع مقترحات الأهداف الملموسة. وسوف يبدأ بصياغة تقريره بحيث يتضمن توصياته الختامية في آذار/ مارس ٢٠١٤، على أن يقدمه إلى الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

## المعالم الأساسية لنقاش ما بعد عام ٢٠١٥

١٢. في موازاة العملية الحكومية الدولية، تتدفق مقترحات بشأن مجموعات جديدة من الأهداف العالمية من الحكومات والمجتمع المدني وفرق التفكير الأكاديمية ومجموعات قطاع الأعمال ونقابات العمال. والجرده الإلكترونية التي أعدها منتدى أصحاب المصلحة لأهداف التنمية المستدامة تتضمن أكثر من ٧٠ مقترحاً في مجال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، حيث يذكر الاستخدام واليد العاملة باعتبارهما من أهم مواضيع الساعة، يليهما المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية<sup>١١</sup>. وتظهر قاعدة البيانات "نقسي الأهداف المستقبلية" (Future Goals Tracker) التي وضعها معهد التنمية الخارجية (قرابة ١٥٠ مقترحاً) نموذجاً مشابهاً، باعتبار أن الأولويات المواضيعية الرئيسية هي التنمية المستدامة والعمالة والعوامل الإنتاجية والاقتصادية المترابطة والمياه والمرافق الصحية والأمن الغذائي والصحة<sup>١٢</sup>.

<sup>٩</sup> انظر: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1549>.

<sup>١٠</sup> انظر: [http://www.ilo.org/newyork/news/WCMS\\_216536/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/newyork/news/WCMS_216536/lang--en/index.htm)؛ كما نسق المكتب عملية إعداد موجزات الأمم المتحدة لتستثير بها مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن العمالة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية على التوالي، انظر:

<http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18331106tstissuesemploywork.pdf>

و <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18320406tstissuesocprot.pdf>.

<sup>١١</sup> انظر:

<http://www.sustainabledevelopment2015.org/index.php/blog2/item/284-initial-stocktaking-analysis-of-the-sdgs-e-inventory-visions-for-global-goals>.

<sup>١٢</sup> انظر:

<http://post2015.org/2013/05/16/what-do-we-know-about-the-worlds-proposals-for-post-2015-goals-first-analysis-from-the-future-goals-tracker/>.

١٣. ويتمثل إسهام واضح ومؤثر في التقرير بعنوان "شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة"، أعده فريق الشخصيات البارزة حول برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعين من جانب الأمين العام للأمم المتحدة. ويدعو التقرير إلى ما يلي: إحداث تحولات اقتصادية ومؤسسية رئيسية؛ إقامة شراكة عالمية جديدة و"ثورة معلومات" لرصد التقدم المحرز وتعزيز المساءلة. كما يوصي التقرير بالتركيز على "تحويل الاقتصادات نحو الوظائف والنمو الشامل"، باعتبار ذلك إحدى الدعائم الأساسية لجدول الأعمال المستقبلي، ويقترح إضافة الهدف المقترح ٨ (من أصل ١٢ هدفاً) بشأن "استحداث الوظائف وسبل العيش المستدامة والنمو المنصف". كما يوصي بتحقيق غاية تتعلق بالحماية الاجتماعية في إطار الهدف المقترح ١ "القضاء على الفقر"<sup>١٣</sup>.

١٤. وقد لقي التقرير الترحيب وكان موضع انتقاد سواءً بسواء. ففي اجتماع الجزء العام من مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣ (١٨-٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٣)، جاء على لسان بعض الوفود أنه لم يتم التطرق إلى مسائل الإدارة السديدة العالمية على نحو ملائم (مثل التجارة، البيئة، العلاقات الاقتصادية، الهجرة، التمويل من أجل التنمية). وأعربت وفود أخرى عن تقديرها للتركيز على الإطار التحويلي المتجلي بالأهداف المحتملة. وكانت ردة فعل الاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنّ التقرير ليس طموحاً بما فيه الكفاية فيما يتعلق بمسألة القضاء على الفقر، وكان بإمكانه الاستفاضة في استخدام الأبعاد الأربعة للعمل اللائق في توصيته بشأن العمالة.

١٥. وهناك مقترح بارز آخر وهو برنامج عمل للتنمية المستدامة، الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة بقيادة السيد جيفري ساكس. ويقترح البرنامج مجموعة من عشرة أهداف عالمية، البعض منها يتضمن العمالة كغاية منشودة. وعلى سبيل المثال، فإن جعل بطالة الشباب تقل عن عشرة في المائة هو غاية يشملها الهدف المقترح ٣ بشأن التعليم والتعلم، في حين يشار إلى العمالة الريفية والحضرية كغائتين تردان على التوالي تحت الهدف ٦ بشأن الزراعة والهدف ٧ بشأن المدن الشاملة والمنتجة والمرنة<sup>١٤</sup>.

١٦. وعلى غرار ذلك هناك مقترحات كثيرة أخرى تضع العمالة والعمل اللائق إلى جانب غايات أخرى، كوسيلة لتعزيز نهج متكامل تحقيقاً لهدف أعلى مرتبة من قبيل القضاء على الفقر أو تحقيق التنمية البشرية أو النمو الشامل. وعلى سبيل المثال، يقترح الميثاق العالمي للأمم المتحدة غاية بشأن "استحداث الوظائف من خلال العمل اللائق" في إطار الهدف المقترح ١ بعنوان: "القضاء على الفقر وزيادة الازدهار من خلال النمو الاقتصادي الشامل"<sup>١٥</sup>. كما يتضمن مقترح هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الهدف القائم بذاته بشأن "تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها"، غاية ترمي إلى تعزيز "العمل اللائق للنساء"<sup>١٦</sup>.

١٧. وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي سيكون التقرير الأساسي المقدم بمناسبة الحدث الخاص للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، يحدد الأسس المشتركة المشجعة في الاستنتاجات المنبثقة عن عمليات التشاور والتقرير الخاصة. ويقترح أن "تشمل العناصر الرئيسية للرؤية الأخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ما يلي:

(أ) الطابع العالمي، من أجل تعبئة جميع البلدان المتقدمة والنامية وشمول الجميع؛

(ب) التنمية المستدامة، من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز بشكل واضح على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛

<sup>١٣</sup> انظر: <http://www.post2015hlp.org/the-report/>.

<sup>١٤</sup> انظر:

<http://unsdsn.org/files/2013/06/130613-SDSN-An-Action-Agenda-for-Sustainable-Development-FINAL.pdf>.

<sup>١٥</sup> انظر:

"Corporate Sustainability and the United Nations post-2015 Development Agenda" at [http://www.unglobalcompact.org/issues/partnerships/post\\_2015\\_development\\_agenda.html](http://www.unglobalcompact.org/issues/partnerships/post_2015_development_agenda.html).

<sup>١٦</sup> هناك أمثلة أخرى تشمل البنك الدولي ومنظمة "أنقذوا الأطفال" غير الحكومية وما يسمى "أهداف بيلاجيو" التي اقترحتها مركز ابتكار الإدارة السديدة الدولية والمعهد الكوري للتنمية.

(ج) التحولات الاقتصادية الشاملة للجميع التي تكفل وظائف لائقة، مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة، من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج؛

(د) السلام والإدارة السديدة، كإثنين من أهم نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛

(هـ) إقامة شراكة عالمية جديدة، تفر بالمصالح المشتركة، والاحتياجات المتباينة والمسؤوليات المتبادلة، من أجل كفالة الالتزام بهذه الرؤية الجديدة وامتلاك وسائل تنفيذها؛

(و) أن تكون "صالحة للغرض منها"، من أجل كفالة تمتع المجتمع الدولي بالمؤسسات والأدوات السليمة لمواجهة تحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني." (الفقرة ٨١).

١٨. وبغية تحويل هذه الرؤية إلى واقع حي، يرد في التقرير ١٤ "إجراءً تحويلياً ومتضافراً" (الفقرات ٨٣-٩٦)، بما في ذلك: القضاء على الفقر بجميع أشكاله؛ مواجهة الاستبعاد وعدم المساواة؛ تمكين النساء والفتيات؛ توفير التعليم الجيد والتعلم المتواصل؛ تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع وفرص العمل اللائق؛ بناء السلام والإدارة السديدة الفعالة استناداً إلى سيادة القانون والمؤسسات السليمة.

## المسائل الرئيسية والخطوات القادمة

١٩. خلاصة القول هي أنه يوجد تقارب على ما يبدو حول مفهوم مجموعة وحيدة ومتوازنة من الأهداف، محددة من حيث العدد وشاملة لجميع الأمم ولكنها مستجيبة لخصوصيات كل بلد، مع تركيز كبير على استئصال الفقر وإدماج التنمية المستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان. كما يولي اهتمام كبير إلى الرصد والمساءلة من خلال استثمار أساسي في توافر البيانات ونوعيتها. ويكمن التحدي الرئيسي في الاتفاق على إطار "تحويلي" واضح يمكن ضمنه تنظيم عدد من المواضيع التي يمكن إدارتها وإيلائها الأولوية. بمعنى آخر، ينبغي ألا تكون الأهداف العالمية مجرد "بدائل قابلة للتحقيق" ومنفردة ومحددة زمنياً ويسهل نشرها، بل ينبغي أن تكون بمثابة نقاط قوة تدفع قدماً وبجاح عملية تحول أكثر ترسخاً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٢٠. وبرزت المسائل التي تعني منظمة العمل الدولية بوضوحاً في مشاورات ما بعد عام ٢٠١٥ والنقاش العام الأوسع نطاقاً بشأن البرنامج المستقبلي. وفي عدد كبير من البلدان، عبّر الجمهور العام عن طلب فرص العمل والكرامة في العمل، في حين شدد الخبراء على القيمة التحويلية للأهداف بشأن العمالة والعمل اللائق. غير أنّ بعض المقترحات من أجل مجموعات جديدة من الأهداف العالمية تنزع إلى اعتبار العمالة والعمل اللائق غايتين مرتبطتين مع أهداف من قبيل "القضاء على الفقر" أو "النمو الشامل".

٢١. ولا تزال العملية في بدايتها ومن العسير التنبؤ بالنتيجة التي ستتمخض عن المفاوضة الحكومية الدولية. ومن خلال مسار العملية، من الممكن التوقع أنّ النقاش سيأخذ منحىً سياسياً ومعقدًا بقدر أكبر. وفي نهاية المطاف، يحتمل أن تتأثر مواقف المفاوضة بشكل كبير بالمقترحات المقنعة لاعتماد أهداف وغايات ومؤشرات بسيطة وملموسة. ومن شأن القدرة على حشد الدعم ووضع حجج دامغة تقوم على البيانات أن تساعد على إحداث فارق في النتيجة النهائية. ويمكن منذ الآن توقع أن يحدث النقاش وأي إطار جديد تغييراً يعتد به في الأسلوب الذي يتم وفقه تنظيم وتمويل التعاون الإنمائي، مع ما لذلك من انعكاسات هامة على منظمة العمل الدولية<sup>١٧</sup>.

٢٢. والطريق طويل أمامنا: فبعد المناقشة الأولية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والتي سيتم تقديم تقرير شفهي بشأنها إلى مجلس الإدارة، ستكون هناك سلسلة من الأحداث التحضيرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٤؛ ومن أشد الاحتمالات أن تستهل رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مفاوضات حكومية دولية؛ وسيقدم تقرير توافي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن كافة المدخلات في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، بحلول أواخر عام ٢٠١٤؛ وسيُنظم مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من أجل اعتماد برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣. وتُتروح استراتيجية من ست نقاط للنشاط المستقبلي لمنظمة العمل الدولية بشأن إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تتجلى فيها إسهامات الهيئات المكونة الثلاثية:<sup>١٨</sup>

- (أ) ينبغي للهيئات المكونة الثلاثية والمكتب بذل قصارى الجهود من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الحالية للألفية في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥.
- (ب) ينبغي للهيئات المكونة الثلاثية والمكتب التحلي بروح نشطة في تسليط الضوء على أهمية العمالة الكاملة والعمل اللائق، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك حتى المراحل الختامية من التفاوض بشأن إطار جديد.
- (ج) ينبغي إشراك وزارات الاستخدام والعمل والشؤون الاجتماعية على نحو وثيق في تحديد مواقف تفاوضية فيما يتعلق ببرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في المؤسسات القائمة في العواصم وفي الأقاليم. وينبغي التشاور الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين طوال هذه العمليات.
- (د) ينبغي لنشاط التوعية الذي تقوم به منظمة العمل الدولية أن يشمل استراتيجية تواصل محددة البنية من أجل التأثير على صناعات الرأي وفرق التفكير ووسائل الإعلام. وينبغي أن يعول نشاط التوعية هذا على الوصول إلى الشركاء الخارجيين الجدد وقديمي العهد، بمن فيهم البرلمانين والشبكات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. كما ينبغي لمواد الدعم المعدة للاستخدام في نشاط التوعية أن تشمل تقارير الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب مواد رسمية أخرى تصدرها منظومة الأمم المتحدة والشركاء الاجتماعيين على حد سواء. ومن شأن الروابط مع الاستنتاجات بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الثانية بعد المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وخطة العمل الاستراتيجية المنبثقة عنها، أن تكون ذات جدوى بصورة خاصة.<sup>١٩</sup>
- (هـ) سوف يواصل المكتب متابعة العملية عن كثب وبإشراك في إسهامات منظومة الأمم المتحدة في العملية، بما في ذلك إعداد الموجزات المقدمة إلى فريق الجمعية العامة للأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، بشأن المواضيع ذات الصلة، والمشاركة في مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي.
- (و) من شأن بحوث وتحليلات المكتب، بما في ذلك المزيد من الأوراق المفاهيمية، أن تقدم معلومات وبيانات داعمة. وينبغي أن تشمل الجهود البحوث وعمليات استعراض الروابط القائمة بين العمالة والعمل اللائق والمسائل المتعلقة بالنمو الشامل والتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية. كما سيكون من المهم إعداد المكتب من أجل "ثورة بيانات" في جمع إحصاءات سوق العمل وتحليلها.

## مشروع قرار

٢٤. إن مجلس الإدارة:

- (أ) يوصي الهيئات المكونة الثلاثية، ويوعز إلى المدير العام، بإنفاذ استراتيجية النقاط الست من أجل العمل حثيثاً على بلورة إطار تنمية مستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، الواردة في الفقرة ٢٣؛
- (ب) يطلب استعراض التقدم المحرز في هذه المسألة بشكل منتظم.

<sup>١٨</sup> سيكون هذا الإجراء ذا جدوى كذلك من أجل "مبادرة القضاء على الفقر"، وهي واحدة من مبادرات المنوية السبع المقترحة في تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ والواردة في الوثيقة GB.319/INS/3/1.

<sup>١٩</sup> الوثيقة GB.319/INS/3/2.